ميدل إيست مونيتور || القوة الأميركية والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي والأمم المتحدة والاقتصاد السياسي للإفلات من العقاب

السبت 20 ديسمبر 2025 11:40 م

يقـدّم رانجـان سولومـون في هـذا المقـال تفكيكًـا عميقًـا لبنيـة الإفلات مـن العقـاب الـتي تحكـم العلاقـة بيـن القـوة الأميركيـة والمشـروع الاستيطاني الإسـرائيلي ودور الأمم المتحدة، معتبرًا أن ما جرى في مجلس الأمن ليس خطأً دبلوماسيًا عابرًا، بل ممارسة اعتيادية لقوة ترى في القانون الدولي أداة انتقائية تُفعَّل حين تخدم المصالح وتُعطَّل حين تهددها

يوضح موقع ميدل إيست مونيتور أن امتناع الولايات المتحدة عن إدانة عنف المسـتوطنين الإسـرائيليين في الضـفة الغربية المحتلة، ورفضها عقد إحاطات حول القرار 2334، يكشـفان عن منطق أوسع يحكم النظام الدولي، حيث تُدار الشرعية القانونية بما يضمن استمرار اختلال ميزان القوة لا تصحيحه

القانون الدولي كأداة خاضعة للقو

يرى الكـاتب أن موقف واشـنطن داخـل مجلس الأمـن يعكس تصورًا بنيويًـا للقـانون الـدولي، لا بوصـفه إطارًا ملزمًا، بل باعتباره أداة سياسـية مرنـة تتحرك الولايات المتحـدة داخل المؤسـسات الدوليـة انطلاقًا من حسابات استراتيجيـة، لا من التزامات قانونيـة أو أخلاقيـة عندما يهدد تطبيق القانون مصالحها أو مصالح حلفائها، يتراجع القانون خطوة إلى الخلف، ويتقدم التعطيل الإجرائي والصمت المتعمد

لا يتعلق الأمر هنا بازدواجيـة معايير فحسب، بل بطبيعـة النظام العالمي ذاته ينظم هذا النظام العلاقة بين القوة العسـكرية ورأس المال والشـرعية السياسـية على نحو يحافظ على عالم غير متكافئ، حيث تملك بعض الدول حق التعطيل الدائم، بينما تُترك شعوب أخرى بلا حماية فعلية

الأمم المتحدة: إدارة الهيمنة لا تفكيكه

يجـادل سولومـون بـأن الأمم المتحـدة، وخصوصًـا مجلس الأمن، لـم تُنشـأ لتقـويض الإمبراطوريـات أو إنهـاء الاسـتعمار، بـل صُ ممّت لتثـبيت الاسـتقرار داخل نظام الهيمنة القائم تمنح المؤسـسة غطاءً إجرائيًا لاسـتمرار السـيطرة، عبر لغة القواعد والقرارات والنقاشات المنضبطة تسمح هذه البنية بإدارة الخلاف لا حسمه، وباحتواء الغضب لا معالجته

عنـدما يختبر هـذا النظام حدودَه، وتصبح الشـرعية القانونية قادرة على فرض كلفة حقيقية على مشـروع استيطاني حليف للقوة الإمبريالية، يتحول الرد إلى العرقلة لا التنفيذ يُفرغ القانون من مضمونه عبر تعطيل آلياته، وتُستبدل العدالة بإدارة الوقت وتأجيل المحاسبة

القرار **2334** ومعضلة المحاسب

يشـكل القرار 2334، الصـادر عـام 2016، مثالًا واضـحًا على هـذا المـأزق يؤكـد القرار عـدم شـرعية المسـتوطنات الإسـرائيلية في الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، بمـا فيهـا القـدس الشـرقية، ويصـفها بأنهـا انتهـاك صـارخ للقـانون الـدولي لا يبتكر القرار قاعـدة جديـدة، بـل يعيد التأكيد على مبادئ راسخة في القانون الدولي الإنساني

مع ذلـك، أصبح مجرد التـذكير بهـذه المبـادئ أمرًا غير مقبول سياسـيًا تعكس معارضـة واشـنطن لمناقشـة القرار داخل مجلس الأمن حقيقة أعمق: حين يهدد القانون استمرارية مشروع استيطاني منسجم مع مصالح إمبريالية، يتحول القانون ذاته إلى عبء يجب إسكاتُه تُصنَّع حالة من الصمت، وتُستخدم الإجراءات التقنية كسلاح، وتُرحَّل المساءلة إلى أجل غير مسمى

الاستيطان كاقتصاد سياسي منظ

يرفض المقـال اختـزال الاستيطـان الإسـرائيلي في دوافـع دينيـة أو أفعـال تطرف فردي يراه عمليـة ماديـة ممنهجـة، تقـوم على اقتصـاد سياسـي للتراكم عبر نزع الملكيـة تصـادر الأرض، وتُقيَّد الحركـة، وتُحتكر الميـاه، ويُعاد تشـكيل سوق العمل الفلسـطيني إما عبر إخضاعه أو إقصائه تتفكك المجتمعات إلى جيوب معزولة، تعتمد اقتصاديًا على القوة المسيطرة، وتعيش في هشاشة دائمة

يؤدي عنف المسـتوطنين دورًا وظيفيًـا داخـل هـذا النظـام لا يظهر بوصـفه انحرافًـا، بل أداة ترهيب وتطهير بطيء للأرض، تسـرّع السـيطرة المكانية، بينما يحافظ الكيان الرسمي على مسافة شكلية تسمح له بإنكار المسؤولية المباشرة

إفلات من العقاب بوصفه بنية لا خللً

يخلص سولومون إلى أن الإفلات من العقاب ليس نتيجة فشل مؤقت في تطبيق القانون، بل بنية متكاملة تحمي مشروعًا استيطانيًا مدعومًا بقوة عظمى يعيـد هـذا الواقع تعريف دور القـانون الـدولي، لا كآليـة عدالـة، بـل كمساحـة صـراع تُفرغ من مضـمونها حين تقترب من مراكز القوة

في هذا السياق، لا تبدو المشكلة في غياب النصوص أو القرارات، بل في غياب الإرادة السياسية لفرضها. يظل النظام الدولي قادرًا على إنتاج الإدانات، لكنه يعجز عن تحويلها إلى أفعال ما دامت موازين القوة تحكم مسار الشرعية. هكذا يستمر الاستعمار الاستيطاني، لا رغم القانون، بل عبر تعطيله المنهجي، في مشهد يكشف الاقتصاد السياسي الحقيقي للإفلات من العقاب.

https://www.middleeastmonitor.com/20251219-us-power-israeli-settler-colonialism-and-the-un-the-political-economy-of-impunity/